تطبيق مؤشر الإنكشاف الاقتصادي في تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام

The application of the economic vulnerability index in analyzing the reality of the Iraqi economy after 2003

Yasmine Salim Kazem Al-Jubouri **م.م ياسمين سليم كاظم الجبوري**

Ministry of Education **وِزارة التربية**

General Directorate of Education, Baghdad, Al-Karkh II **المُديرية العامة لتربية بغداد الكَرخ الثانية**

E-mail: irznm00@gmail.com

تاريخ تقديم البحث : 2024/12/21
تاريخ قبول النشر : 2025/01/19

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العراقي من خلال تطبيق مؤشر الانكشاف الاقتصادي، بهدف تحديد مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالتجارة الخارجية واعتماده عليها. يُظهر هذا المؤشر درجة أهمية التجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس طبيعة التوجه الخارجي للاقتصاد. وقد انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد العراقي يعاني من درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج، حيث يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي على معظم السلع والخدمات.

ومن اهم الاستنتاجات للبحث ان العراق منكشف اقتصادياً على العالم الخارجي ويؤشر بتبعية اقتصادية للخارج ، وهذا ماتؤكده درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق والتي تراوحت بين (125.99%) كحد اعلى في عام (2003) و (46.21%) في عام (2019) وهي نسبة مرتفعة وتقع فوق النسبة المحددة لتحديد حالة الإنكشاف الاقتصادي لأي بلد، والمقدرة بـ (45%)، كما بلغ متوسط درجة الإنكشاف الاقتصادي اثناء مدة البحث (64.48%)، وتعد هذا النسبة اعلى بكثير من النسبة المقبولة والمقدرة بـ (45%) ويعود سبب ذلك لاعتماد الدولة وبشكل اساس على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية وبنسبة (99%).

من ابرز التوصيات التي يوصي بها البحث هو ضرورة الاهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية بهدف زيادة الانتاج المحلي واحلالها محل السلع المستوردة فضلا عن تصدير الفائض منها من اجل تنويع الاقتصاد العراقي وابعاده عن صفة الاقتصاد احادي الجانب.

الكلمات المفتاحية : الإنكشاف الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The research aims to analyze the reality of the Iraqi economy by applying the economic exposure index and knowing the extent of the economy's exposure to the outside, as this indicator reflects the extent of the importance of foreign trade to the gross domestic product of the Iraqi economy, and the research started from the hypothesis that the Iraqi economy is exposed to the outside and meets its needs in a way Large amounts of imports to cover local demand for most goods.

Among the most important conclusions of the research is that Iraq is economically exposed to the world and indicates economic dependency abroad, as the degree of economic exposure in Iraq ranged between (125.99%) as a maximum during the year (2003) and (46.21%) during the year

(2019), which is a high percentage and falls Above the percentage specified for determining the state of economic exposure for any country, which is estimated at (45%), and the average degree of economic exposure during the research period was (64.48%), and this percentage is much higher than the acceptable percentage, which is estimated at (45%), and the reason for this is Because the state relies mainly on oil exports in its foreign trade (99%).
One of the most prominent recommendations of the research is the need to pay attention to the industrial and agricultural sectors with the aim of increasing local production and replacing imported goods, in addition to exporting the surplus in order to diversify the Iraqi economy and keep it away from the character of a unilateral economy.
Keywords: economic exposure, Iraqi economy, gross domestic product

المقدمة

يعمل الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات، والتي يسعى عن طريقها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة بالنمو والاستقرار الاقتصادي، والحد من التضخم، كل هذا يتم باتباع سياسات نقدية ومالية وتجاريه باتباع السياسات الاقتصاديه.

منذ عام 2003، يعاني العراق من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، مما أثر بشكل سلبي على واقع الاقتصاد وأدى إلى ضعف فعالية تنفيذ السياسات الاقتصادية. كما ساهم انخفاض أسعار النفط في تفاقم الأزمة، حيث تعتمد الإيرادات المالية بشكل شبه كامل على النفط باعتباره المورد الأساسي للاقتصاد العراقي، الذي يتسم بكونه اقتصادًا أحادي المصدر. وقد نتج عن ذلك اختلالات وتشوهات كبيرة في الوضع المالي للبلاد.

في بحثنا هذا نسعى للبحث في قضايا مؤشرات وتحليل العلاقة التداخلية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، وما تتركه من أثر في اقتصادات الدول النامية باتجاه التجارة الخارجية سواء من ناحية التصدير أو الاستيراد.

بناءً على ما سبق تتطلب دراسة مؤشر الإنكشاف الاقتصادي الإحاطة بكل جوانب التداخل المحلي والدولي، وقياس مدى تأثير اعتماد أداء الاقتصاد المحلي على متغيرات التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الاطار العام للبحث

اولا: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين قيمة الصادرات والواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. يمثل هذا العجز تحديًا هيكليًا يهدد استقرار الاقتصاد العراقي ويؤثر سلبًا على آفاقه على المدى المتوسط والبعيد؛ وهذا التحدي يعكس الاعتماد المفرط على الواردات لتلبية الطلب المحلي، في مقابل ضعف تنوع الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي. استمرار هذا الوضع دون معالجات فعالة قد يؤدي إلى تزايد الضغط على الاحتياطات الأجنبية، وزيادة المديونية الخارجية، وتفاقم الاختلالات الاقتصادية. لمواجهة هذا التحدي، يتطلب الأمر سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الصادرات غير النفطية لتقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق توازن في الميزان التجاري.
وفي ضوء ذلك يمكن صياغة المشكلة بالتساؤل الاتي:

- هل هناك أثر لاتساع الفجوة بين مقدار (قيمة) الصادرات والواردات في الاقتصاد العراقي؟

ثانيا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تطبيق مؤشر الإنكشاف الاقتصادي الذي يعكس مدى أهمية التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد العراق.

ثالثا: اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. التعرف على مفهوم مؤشر الإنكشاف الاقتصادي.
2. تحليل واقع الاقتصاد العراقي بواسطه تطبيق مؤشر الإنكشاف الاقتصادي ومعرفة مدى انكشاف الاقتصاد نحو الخارج.

رابعاً: فرضية البحث

ان الاقتصاد العراقي منكشف نحو الخارج ويلبي احتياجاته بشكل كبير اعتماد على الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي لأغلب السلع.

خامسا: هيكلية البحث

من اجل الاجابة على مشكلة البحث واختبار الفرضية وتحقيق الاهداف تم عرض الموضوع في ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول الاطار العام للبحث، وفي المبحث الثاني خصص لتوضيح مفاهيم الإنكشاف الاقتصادي، في حين سلطنا الضوء في المبحث الثالث على تحليل اتجاهات تطور هيكل التجارة الخارجية للعراق

المبحث الثاني : مدخل في مفاهيم الإنكشاف الاقتصادي

يعُدّ موضوع الإنكشاف الاقتصادي من الموضوعات المهمة ومحركاً جداً مهما في تحسين الانتاج وتصريف الفائض، الهدف منه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، لذلك لا بد من وجود بيئة اقتصادية ملاءمة ونظام تجاري فعال يسانده سياسة سعر صرف فعال.

اولاً: مفهوم الإنكشاف الاقتصادي

يشير مفهوم الإنكشاف الاقتصادي الى صافي التجارة الخارجية (الصادرات – الاستيرادات) الى (**GDP**) الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت النتيجة كبيرة دل ذلك على انكشاف وتبعية البلد للعالم الخارجي، أما إذا كانت صغيرة فإن ذلك يعني استقلال البلد وعدم تبعيته للعالم الخارجي، على الرغم من ذلك يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار انه لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر بشكل مستقل من اجل الحكم على تبعية البلد من عدمه، لان هناك بعض البلدان يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة لان العالم الخارجي شديد الاعتماد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس.

ومؤشر درجة الإنكشاف الاقتصادي: وهو أحد المؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية، من خلال أَهمية الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، وأَحياناً لا يعني ارتفاعه دليل على التبعية الاقتصادية وإنما يشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى الاختلال نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية. (العبيدي، 2021: 11)

كما يمكن تعريفه على انه " نوع من المخاطر التي تتعرض لها الاقتصادات نتيجة للتقلبات في اسعار صرف العملات، والتدفقات النقدية الوافدة والخارجة للاقتصاد، ويؤثر على الأسواق المالية والاقتصاد ككل" . (Answered,2015: 1)

يعد مؤشر الإنكشاف الاقتصادي دليل على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي انه يبين مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد ، اذ ان الهدف الرئيسي من ظاهرة الانفتاح التجاري هي زيادة التبادل التجاري الدولي وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المختلفة، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. (اسماعيل، 2018: 249)

يعد الانفتاح التجاري من العوامل المؤشرة في النمو الاقتصادي ، الا ان درجة ومستوى واتجاه تأثيرها يختلف من دولة الى اخرى ، إذ يؤدي الانفتاح التجاري الى الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية، فضلاً عن تنشيط الطلب العاملي و زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وبذل البلدان النامية الجهود لضمان حصولها على نصيبها من النمو في التجارة الدولية.

والجدير بالذكر ان الانفتاح التجاري يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في الاجل القصير، أما في الاجل الطويل فإن العلاقة طردية بينهما.

ثانياً: اهمية الإنكشاف الاقتصادي

يعكس مؤشر الإنكشاف الاقتصادي الاهمية النسبية للتجارة الخارجية للبلد والعلاقة الاقتصادية مع دول العالم الخارجي، فارتفاع هذا المؤشر يعني اعتماد الاقتصاد على السوق الخارجية في تصريف منتجاتها او الحصول على حاجتها من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الإنكشاف الخارجي، بالإضافة الى مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالتغيرات الخارجية مثل ارتفاع الاسعار او السياسات الاقتصادية والمالية للدول الاخرى. (عبدالباسط، 2020: 106)

ومن العوامل التي من الممكن ان تؤثر على درجة الإنكشاف الاقتصادي (اليساري، 2023: 43):

1. مستوى التطور الاقتصادي للبلد
2. حجم السوق الداخلي
3. البنى التحتية وهيكل الانتاج

ثالثاً: مؤشرات الإنكشاف الاقتصادي

1. مؤشر درجة الإنكشاف الاقتصادي: يعكس هذا المؤشر مدى أهمية التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لاقتصاد بلد معين ، فكلما زادت قيمة هذا المؤشر متأثر بشكل اكبر بالتجارة الخارجية، كما يوضح هذا المؤشر مدى الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية من خلال التجارة الخارجية، فإذا كانت درجة الإنكشاف الاقتصادي بنسبة (50%)، فان اقتصاد البلد يمتاز بحالة من الاستقلالية، اما اذا كانت درجته بين (50– 70%) فإن الدولة في مرحلة انتقالية، في حين اذا ارتفعت النسبة فوق 70 % فإن الدولة في مرحلة التبعية الاقتصادية. (محمد واخرون، 2020 :210)

اما اذا تراوحت درجة المؤشر بين (12%– 20%) فهذا يعني ان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً. (حماد ومشعل،1986: 168)

يتم حساب مؤشر الإنكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة الاتية:–

$$\text{مؤشر الإنكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات+الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

تظهر مكونات المعادلة اعلاه التعامل النسبي للتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، اذ يعني ارتفاع هذا المؤشر ان الاقتصاد مندمج مع الاسواق الخارجية، ومِن ثُم فإنه يكون منكشفاً للمؤثرات الخارجية الا ان هذا الارتفاع لا ينطبق على جميع بلدان العالم لا سيما البلدان المتقدمة، فارتفاع المؤشر لديها يدل على الاستقلالية كون اقتصادياتها تركز على قدرتها الانتاجية (زكي، 2006: 90)

2. مؤشر الاعتماد على الاستيرادات: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الانتاج الوطني على الواردات الاجنبية، فكلما كانت النسبة كبيرة دل ذلك على ضعف اندماج الناتج الوطني، فإذا زادت النسبة عن 20% يعد الاقتصاد منكشفاً، ويتم احتسابه وفق المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر الاعتماد على الواردات} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

3. مؤشر الاعتماد على الصادرات: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الانتاج الوطني على الاسواق الخارجية في تصريف المنتجات، فإذا ما كانت نسبته 25% فما فوق دل على وجود انكشاف اقتصادي، ويتم احتسابه وفق المعادلة الاتية :

$$\text{مؤشر الاعتماد على الصادرات} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

والقياس المستخدم لهذا المؤشر، اذا كان مرتفعا يدل على إن البلد قد خصص جزءاً كبيراً من إنتاجه لأغراض التصدير إلى الخارج، كما يبين اندماج وترابط العلاقات الدولة بالمجتمع العالمي، فضلاً عن أقامه علاقات قوية مع الدول الأخرى ، أما إذا كانت قيمته منخفضة فان ذلك يدل على تحقيق درجه منخفضة من النمو الاقتصادي .(محمد ، 2014 :45).

مما سبق تبين لنا ان الصورة المعتدلة للانكشاف الاقتصادي في حجم صادرات وواردات الدولة، انه كلما كان المعدل يخضع للتوازن كان الإنكشاف ضمن حجمه الاقتصادي، بل إن تقدم الصادرات على الواردات من شأنها أن تكون عنصرًا إيجابيًّا في انخفاض درجة الإنكشاف ليبقى الاقتصاد في منأى من المضاربة والتذبذب والمفاجآت الحادة، إذ تستطيع أن تتراجع إلى المعدلات المتوازنة من دون أن تخسر الكثير من قوتها الاقتصادية، وعندما تكون الواردات التجارية أكبر بكثير من الصادرات فإن فجوة الإنكشاف تصبح واسعة، وفي ذلك ما يؤدي إلى انعكاسات على الحالة الاقتصادية العامة للدولة، وربما يؤدي ذلك إلى ارتفاع واضح في معدلات التضخم وحينها تقع تحت طائلة التدفق المالي باتجاه الخارج، وتكون عملتها قد دخلت حيز انكماش القيمة.

المبحث الثالث: تحليل إتجاهات تطور هيكل التجارة الخارجية للعراق

تعد التجارة الخارجية مقياسا لقدرة الاقتصاد الوطني وانعكاساً لمستوى تطور ودرجة ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي و تحليل التجارة الخارجية لغرض معرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي، وذلك من خلال متابعة وتحليل مجموعة مؤشرات الكمية ذات الدلالة الاقتصادية على الحجم النسبي للتجارة ومدى تنوعها، مما يعطي صورة واضحة عن واقع التجارة الخارجية للعراق. (احمد،2022: 3)

ومن اجل دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية في العراق، لا بد لنا اولا التعرف على واقع التجارة الخارجية في العراق ومعرفة مقدار التطور لكل من الصادرات والواردات لغرض تحديد حالة الميزان التجاري سواء في حالة عجز ام فائض فضلا عن مجمل التغيرات الاقتصادية والتي من الممكن ان تنعكس سلباً على النشاطات الاقتصادية للبلد.

اولا: مؤشر الصادرات

يعد مؤشر الصادرات من المؤشرات الرئيسة لتحديد مدى قوة و تطور اقتصاد أي بلد، لكون ارتفاع الصادرات يدل على قوة وتطور النشاط الاقتصادي والانتاجي، ويؤشر سلامة النظام الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية بشكل جيد، خاصة اذا ما تميز هيكل الصادرات بالتنوع وعدم الاقتصار على منتج محدد.

يمكننا تحليل مؤشر الصادرات من معرفة درجة النمو الاقتصادي، كونها تساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل رأس المال في البلد، ويعزز من قدرته الانتاجية، إذ ان هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. (احمد، 2022: 3)، و الجدول (1) يبين لنا قيمه الصادرات في العراق للمدة (2003–2020) ومعدل نموها.

جدول (1) قيمة الصادرات ومعدل نموها للمدة (2003- 2020) / مليون دينار

السنة	الصـادرات(X)	نمو الصـادرات %
2003	18412245.60	-
2004	25877930.60	40.55
2005	34811480.60	34.52
2006	44786629.80	28.65
2007	54050777.50	20.69
2008	73527955.40	36.03
2009	72207778.10	(1.80)
2010	61410690.70	(14.95)
2011	97379080.80	58.57
2012	109847227.60	12.80
2013	104645522.50	(4.74)
2014	98539318.80	(5.84)
2015	57610951.20	(41.54)
2016	51742504.90	(10.19)
2017	70950148.30	37.12
2018	100684941.60	41.91
2019	98225336.10	(2.44)
2020	57141527.00	(41.83)

- **المصدر: البيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة**
- **الأرقام بين قوسين تعني قيمتها سالبه**

من الجدول (1) نلاحظ بأن قيمة الصادرات العراقية بلغ (18412245.60) مليون دينار عراقي في العام (2003) واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان وصل الى (73527955.40) مليون دينار عراقي في العام (2008) وبمعدل نمو (36.03%)، ويعود ذلك الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية كون الاقتصاد العراقي بلد نفطي واقتصاده ريعي احادي الجانب يغلب عليه قطاع النفط، بعدها تراجعت قيمة الصادرات بشكل كبير، إذ وصلت الى (61410690.7) مليون دينار عراقي عام (2010) وبنسبة انخفاض بلغت (14.95-%) وذلك بسبب ظهور الاثار السلبية لانها الرهن العقاري عام(2008) والتي انعكست سلباً على سوق النفط الدولي، وبسبب التعافي الاقتصادي العالمي وارتفاع اسعار النفط استمرت قيمة الصادرات بالارتفاع حتى وصلت (109847227.60) مليون دينار عراقي عام (2012) وهي اعلى قيمة صادرات خلال مدة البحث، الا انها عاودت الانخفاض بعد هذا العام واستمرت حتى عام (2016) حيث بلغت (10.19%-)، بعدها عاودت بالارتفاع حتى وصلت عام (2018) الى (100684941.60) مليون دينار عراقي متأثرة بارتفاع اسعار النفط مرة اخرى، الا انه وبسبب الازمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا (covid-19) وايضا العمليات الارهابية، والتي اثرت على سوق النفط، وكذلك توقف حركة النقل والمواصلات انخفضت قيمة الصادرات في العام (2020) لتصل الى (57141527) مليون دينار عراقي وبنسبة انخفاض بلغت (41.83-%) مقارنة بالعام (2019).

ثانياً: مؤشر الاستيرادات

إنّ نوع الواردات التي تشكل انكشاف الاقتصاد العراقي تتسم بتنوعها وتوزعها عبر عدة قطاعات رئيسية، بسبب ضعف البنية الإنتاجية المحلية، يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على استيراد العديد من السلع الأساسية وغير الأساسية لتلبية احتياجات السوق المحلية.

وتعد الاستيرادات الكفة الثانية للميزان التجاري والتي تقابل كفة الصادرات، اذ انها تعبر عن قوة وقدرة الاقتصاد كونها تعكس مدى اعتماد الاقتصاد على الاسواق الخارجية في تلبية الطلب المحلي، وتكمن فائدة الاستيرادات في انها وسيلة للحصول على

مختلف السلع غير المتوفرة محلياً، او انها لا تنتج بكميات تلبي الطلب المحلي، او ان الحصول عليها بكلف اقل من انتاجها محلياً فيفضل استيراداها.

اسهم مفهوم الاقتصاد الريعي للبلد في تدني نسبة مساهمة الانتاج الوطني في تلبية احتياجات السوق المحلية، إذ لم تشكل نسبة مساهمة قطاع الصناعة سوى (1.5%) والقطاع الزراعي نحو (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (2) يبين قيمة الاستيرادات، ونسبة النمو (2003– 2020)

جدول (2) قيمة الاستيرادات ومعدل نموها للمدة (2003- 2020) / مليون دينار

السنة	الاستيرادات(M)	نمو الاستيرادات %
2003	18833916.00	-
2004	30952241.90	64.34
2005	29383231.80	(5.07)
2006	27443902.50	(6.60)
2007	7871971.35	(71.32)
2008	6680169.70	(15.14)
2009	20217192.00	202.64
2010	32688802.50	61.69
2011	58037545.30	77.55
2012	28587997.40	(50.74)
2013	39057185.30	36.62
2014	43261711.10	10.77
2015	48578232.70	12.29
2016	57353324.30	18.06
2017	37361218.70	(34.86)
2018	43804511.10	17.25
2019	24803819.70	(43.38)
2020	18390722.90	(25.86)

المصـدر: البيانات وزارة التـخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختـلفـة.

نلاحظ من الجدول (2) ان قيمة الاستيرادات في العام (2003) بلغت (18833916.0) مليون دينار عراقي، وارتفعت في العام (2004) لتصل الى (30952241.9) مليون دينار عراقي وبنسبة ارتفاع بلغت (64.34%)، وعلى الرغم من ارتفاع حصيلة قيمة الصادرات وارتفاع القدرة الاستيرادية للبلد، الا ان الانخفاض بدأ في الاعوام اللاحقة ليصل الى (6680169.7) مليون دينار عراقي عام (2008)، ولعل سبب ذلك يعود الى الوضع الامني للبلد والذي اثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلد، لكنه شهد ارتفاعاً كبيراً في عام (2009) حيث بلغت قيمة الاستيرادات (20217192.0) مليون دينار عراقي وبنسبة ارتفاع بلغت (202.64%) مقارنة بعام (2008)، واستمرت الاستيرادات في الارتفاع حتى وصلت عام (2011) الى (58037540.30) مليون دينار عراقي وبنسبة ارتفاع بلغت (77.55%)، وعاودت الانخفاض العام (2012) إذ وصلت الى (28587997.4) مليون دينار عراقي وبنسبة انخفاض بلغت (50.74– %)، ثم بدأت قيمة الاستيرادات تسجل قيماً ما بين ارتفاع وانخفاض خلال الاعوام (2014– 2018) وذلك بسبب الظروف الامنية للبلد، وفي العامين(2019– 2020) وبسبب الازمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا (covid– 19) عاودت قيمة الاستيرادات للانخفاض لتبلغ (18390722.2) مليون دينار عراقي في عام (2020) وبنسبة انخفاض بلغت (25.86–%) .

مما سبق يتضح لنا ان قيمة الاستيرادات مرتبطة طردياً بقيمة الصادرات، وذلك بسبب تمويل الاستيرادات بالنقد الاجنبي الاتي من قيمة الصادرات وخاصة الصادرات النفطية، فكلما ازداد مقدار(قيمه) النقد الاجنبي ازدادت قدرة البلد في تمويل

استيراداتها، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الواسع على العالم الخارجي بعد (2003)، فضلا عن الى قلة الانتاج المحلي الذي ازداد بسببه الطلب المحلي على الاستيرادات.

ثالثاً: قياس درجة الإنكشاف الاقتصادي

لغرض معرفة دور واهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ومدى تبعيته للخارج، سنقوم بقياس درجة الإنكشاف الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على كل من مؤشري نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم احتساب مؤشر الإنكشاف الاقتصادي ، وكما في الجدول (3) .

جدول (3) قياس درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالسعار الجارية (GDP)	الصادرات(X)	الاستيرادات(M)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	درجة الإنكشاف الاقتصادي
2003	**29585788.60**	**18412245.60**	**18833916.00**	**62.2**	**63.7**	**125.9**
2004	**53235358.70**	**25877930.60**	**30952241.90**	**48.6**	**58.1**	**106. 8**
2005	**73533598.60**	**34811480.60**	**29383231.80**	**47.3**	**40.0**	**87.3**
2006	**95587954.80**	**44786629.80**	**27443902.50**	**46.9**	**28.7**	**75.6**
2007	**111455813.40**	**54050777.50**	**7871971.35**	**48.5**	**7.1**	**55.6**
2008	**157026061.60**	**73527955.40**	**6680169.70**	**46.8**	**4.3**	**51.1**
2009	**130642187.00**	**72207778.10**	**20217192.00**	**55.3**	**15.5**	**70.7**
2010	**167093204.40**	**61410690.70**	**32688802.50**	**36.8**	**19.6**	**56.3**
2011	**217327107.40**	**97379080.80**	**58037545.30**	**44.8**	**26.7**	**71.5**
2012	**254225490.70**	**109847227.60**	**28587997.40**	**43.2**	**11.2**	**54.5**
2013	**273587529.20**	**104645522.50**	**39057185.30**	**38.2**	**14.3**	**52.5**
2014	**266332655.50**	**98539318.80**	**43261711.10**	**37.0**	**16.2**	**53.2**
2015	**194680917.80**	**57610951.20**	**48578232.70**	**29.6**	**25.0**	**54.5**
2016	**196924141.70**	**51742504.90**	**57353324.30**	**26.3**	**29.1**	**55.4**
2017	**225722375.50**	**70950148.30**	**37361218.70**	**31.4**	**16.6**	**48.0**
2018	**251064479.90**	**100684941.60**	**43804511.10**	**40.1**	**17.4**	**57.6**
2019	**266190571.30**	**98225336.10**	**24803819.70**	**36.9**	**9.3**	**46.2**
2020	**198774325.40**	**57141527.00**	**18390722.90**	**28.7**	**9.3**	**38.0**

- **من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة**(https://cosit.gov.iq/ar/national-accounts-ar).

من الجدول (3) اعلاه يتبين ان درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق تتراوح بين (125.99%) كحد اعلى عام (2003) و (46.2%) عام (2019) وهي تعد مرتفعة وتقع فوق النسبة المحددة لتحديد حالة الإنكشاف الاقتصادي لأي بلد، والمقدرة بـ (45%)، وتعود النسبة المرتفعة عام (2003) الى تدهور الانتاج المحلي من السلع والخدمات، وكذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها العراق وانعكاساتها السلبية على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية ، والملاحظ ان درجة الإنكشاف الاقتصادي بدأت بالانخفاض التدريجي منذ العام (2004) وذلك انخفاض نسبة كل من الصادرات والاستيرادات من مختلف انواع السلع الى الناتج المحلي الإجمالي، والناجمة عن العودة التدريجية لمؤسسات الدولة والانشطة الاقتصادية الى العمل والتي انعكست ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الانخفاض حتى العام (2009) والذي شهد ارتفاعا ملحوظاً بلغ (70.74%) ثم عاودت الانخفاض في الاعوام اللاحقة وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط في اسواق النفط الدولية، والذي انعكس سلباً على قيمة الصادرات، ومِن ثُم على حصيلة النقد الاجنبي، والذي ادى الى انخفاض القدرة التمويلية للاستيرادات.

على الرغم من ان درجة الإنكشاف الاقتصادي طوال (طيلة) مدة البحث، الا انها تجاوزت ايضاً النسبة المقبولة والمقدرة (45%).

وانخفضت النسبة تحت المستوى المقدر في العام (2020) حيث بلغت (37.99%) وذلك بسبب الازمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا (covid– 19) وما نجم من تراجع حركة التجارة العالمية عموما وعلى قيمة الصادرات النفطية خصوصاً بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً.

ويشير ذلك ان نسبة الانكشاف الاقتصادي انخفضت لأن الانكماش في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) كان أسرع من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يُظهر أن جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية والعمليات الارهابية في العراق أدت إلى إعادة تشكيل حجم التجارة الخارجية، مع تراجع أكبر في الأنشطة المرتبطة بالقطاع الخارجي مقارنة بالأنشطة المحلية.

والشكل (1) يبين مؤشرات نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي

شكل (1) نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2020) .

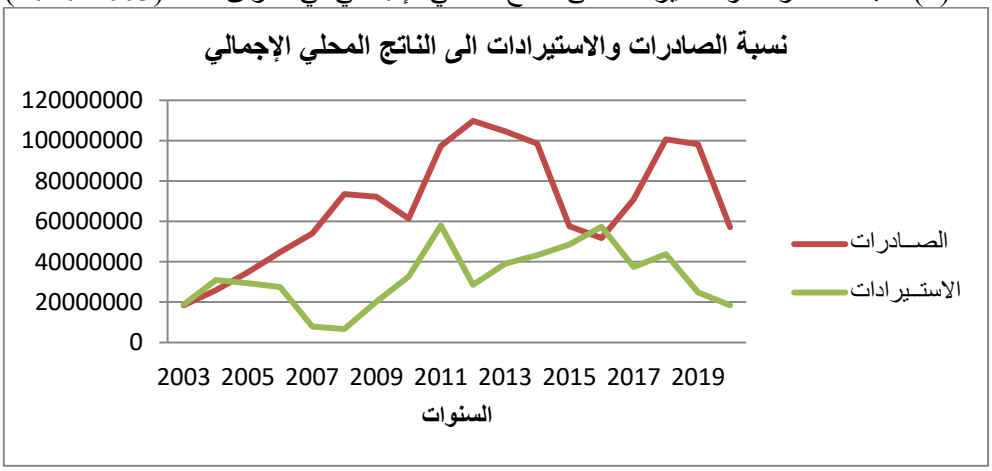

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3)

مما سبق يتبين ان متوسط درجة الإنكشاف الاقتصادي لمدة البحث بلغ (64.48%)، وتعد هذا النسبة اعلى بكثير من النسبة المقبولة والمقدرة بـ (45%)، مما يعني ان العراق منكشف اقتصادياً على العالم ويؤشر بتبعية اقتصادية للخارج، لأنه يعتمد وبشكل رئيس على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية وبنسبة (99%) كونه اقتصاد احادي الجانب ، وبما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط (التي تمثل حوالي 90% من الصادرات)، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في 2020 نتيجة لضعف الطلب العالمي أدى إلى تراجع الإيرادات من الصادرات. و الشكل (2) يبين لنا درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق لمدة البحث .

وتُعد نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس درجة انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية. في حالة العراق، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على صادرات النفط، مما يجعل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، ووفقًا لتقرير البنك الدولي، يشكل قطاع النفط والغاز حوالي 57% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، ويستحوذ على ما يقرب من 90% من الإيرادات الحكومية و90% من صادرات البلاد.

فيما يتعلق بالواردات، تشير بيانات وزارة التخطيط العراقية إلى أن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 34.1% في عام 2015 و31.3% في عام 2016.

الشكل (2) درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003- 2020)

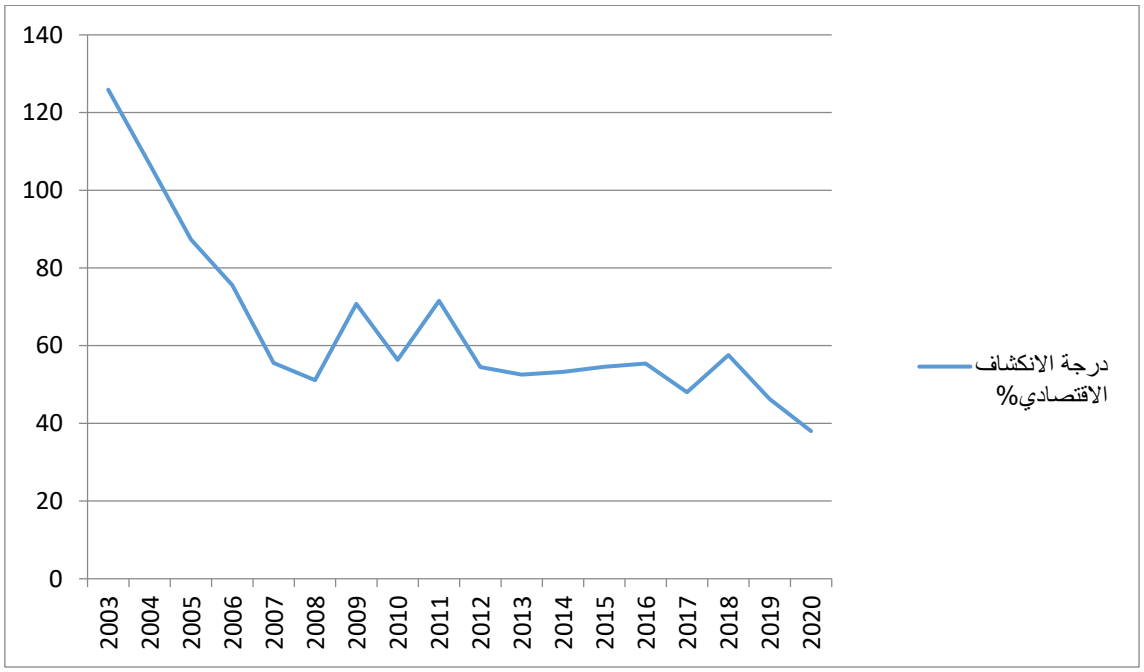

- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

بناءً على الشكل (3) والذي بين درجه انكشاف العراق اقتصادياً، وانطلاقاً من هذه الحقيقة و بسبب تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية وما نتج عنه من اختلال هيكلي لا يراعي النمو القطاعي والتنمية الاقتصادية وما افرزه من آثار اقتصادية سلبية، يقع في مقدمتها الاغراق السلعي الاجنبي في السوق المحلية، وتزايد الميل للاستهلاك من دون الادخار، فضلا عن الآثار التي قد تسببها الازمات الاقتصادية العالمية لكون الاقتصاد العراقي احادي الجانب، الامر الذي يعرقل الجهود التنموية وبالأخص التخطيط الاقتصادي.

خلال هذه الفترة، تراوحت درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق بين مستويات مرتفعة، بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية والواردات، وتشير تقارير البنك الدولي ووزارة التخطيط إلى أن النسبة كانت في بعض السنوات تصل إلى أكثر من 60%، مع تذبذبها نتيجة لأسعار النفط والأزمات الاقتصادية والأمنية في العراق.

اما بخصوص دور القطاع الخاص في تحسين الانكشاف الاقتصادي في العراق يتمثل في تعزيز مرونة الاقتصاد وتنويعه، وتقليل اعتماده المفرط على صادرات النفط. يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا أساسيًا في هذا المجال من خلال الأنشطة الاقتصادية، اذ يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات، مما يخفف من الاعتماد على النفط، وزيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية وتصديرها تعزز الإيرادات الخارجية وتقوي الميزان التجاري.

الاستنتاجات

بعد تحليل واقع الاقتصاد العراقي من خلال تطبيق مؤشر الانكشاف الاقتصادي بعد عام 2003، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. يشكل النفط أكثر من 90% من الصادرات العراقية، مما يجعل الاقتصاد شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.
2. ان الصورة المعتدلة للانكشاف الاقتصادي في قيمه صادرات استيرادات الدولة، انه كلما كان المعدل يخضع للتوازن كان الإنكشاف ضمن حجمه الاقتصادي، بل إن تقدم الصادرات على استيرادات من شأنها أن تكون عنصرًا إيجابيًّا في انخفاض درجة الإنكشاف الاقتصادي.
3. العراق يعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية والمواد الخام نتيجة تدهور القطاعين الزراعي والصناعي بسبب الحروب والصراعات والازمات الاقتصادية والامنية التي مر بها البلد.
4. هناك عوامل تؤثر في درجة الإنكشاف الاقتصادي مثل مستوى التطور الاقتصادي للبلد وحجم السوق الداخلي، فضلاعن ضعف البنى التحتية وضعف هيكل الانتاج.
5. ان درجة الإنكشاف الاقتصادي في العراق تتراوح بين (125.99%) كحد اعلى عام (2003) و (46.21%) عام (2019) وهي تعد مرتفعة وتقع فوق النسبة المحددة لتحديد حالة الإنكشاف الاقتصادي لأي بلد، والمقدرة بـ (45%).
6. أثرت الجائحة بشكل كبير على الصادرات النفطية والواردات بسبب التراجع في الطلب العالمي، ما أدى إلى انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي لعام 2020 بنسبة كبيرة.
7. ضعف البنية التحتية، الفساد، والإطار القانوني غير المستقر عوامل تقيد نمو القطاع الخاص وتحد من قدرته على المساهمة في تقليل الانكشاف الاقتصادي.
8. اعتماد العراق على القروض الخارجية لتغطية العجز المالي يزيد من التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية، ويضعف استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.
9. بلغ متوسط درجة الإنكشاف الاقتصادي مدة البحث (64.48%)، وتعد هذا النسبة اعلى بكثير من النسبة المقبولة والمقدرة بـ (45%)، مما يعني ان العراق منكشفا اقتصادياً على العالم ويؤشر بتبعية اقتصادية للخارج، لأنه يعتمد وبشكل رئيسي على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية وبنسبة (99%).

التوصيات

بناءً على النتائج توصي الباحثة بالاتي:

1. تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة لتقليل الاعتماد على عائدات النفط.
2. تطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية لدعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
3. توفير الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الاقتصاد.
4. ضرورة العمل على تقليل درجة الإنكشاف الاقتصادي للعراق وذلك عن طريق مساهمة التجارة الخارجية (50%) من الناتج المحلي الإجمالي.
5. الاهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية بهدف زيادة الانتاج المحلي من السلع محل السلع المستوردة ، فضلا عن تصدير الفائض منها من اجل تنويع الاقتصاد العراقي وابعاده عن صفة الاقتصاد احادي الجانب.
6. تطبيق سياسات تشجع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتطوير الصناعات المحلية.
7. وضع استراتيجية واضحة لتقليل الاعتماد على القروض الخارجية، وضمان استخدامها في مشاريع إنتاجية تسهم في تحسين الاقتصاد.

8. زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص وتقديم التسهيلات والتحفيزات المشجعة على الانتاج المحلي والذي بدوره يسهم في التنمية الاقتصادية للبلد.
9. تطبيق مؤشر الانكشاف الاقتصادي يُبرز الحاجة الملحّة لإصلاح هيكلي وشامل للاقتصاد العراقي. التركيز على تنويع مصادر الدخل، دعم القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية يمكن أن يقلل من درجة انكشاف الاقتصاد العراقي، ويزيد من استقراره وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

قائمة المصادر

1. احمد، محسن ابراهيم، تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية و درجة الإنكشاف الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)، مجلة جامعة التنمية البشرية تصدر عن المعهد الماليزي للعلوم والتنميه، المجلد 8، العدد 4، 2022.
2. حماد، خليل و زكية مشعل، تأثير انكشاف اقتصاديات عربية للخارج على التفاؤل الاقتصادي، مجلة إبداع اليرموك، الأردن، المجلد 12، العدد 2، 1986.
3. زكي، هجير عدنان، اقتصاديات الإنكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية- المجلد 3، العدد 7، 2006.
4. عبد الباسط، 2020، تشخيص درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية الحالية- دراسة في الواقع والحلول المقترحة، مجلة معارف ، الجزائر ،المجلد 15، العدد 2، 2020.
5. العبيدي، نظير احمد هلال ، الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ الحدودية البرية الشرقية العراقية وآثارها، رسالة ماجستير في كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2021.
6. محمد، مصحب جاسم، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013، مجلة العلوم السياسية ، مجله العراقيه الاكاديميه ، العدد 48، 2014.
7. محمد، رسل جواد و سعيد، خطاب، الانعكاسات الجيوبولتيكية لمشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات كمية في العراق (2003- 2018)، مجلة آداب الفراهيدي، جامعه تكريت ، المجلد 12، العدد 42، 2020.
8. اليساري، ميثم خضير جواد كاظم، اثر درجة الإنكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج متجه الانحدار الذاتي **[VR1]**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كليه الاداره والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 79، 2023.
9. Answered, Crowly Mathew Arackal, IT Professional, Entrepreneur,https ://www.quora. com/What-is-economic-exposure,2015.